20

المخاطر والمهددات للأمن الاجتماعي على الأسرة العراقية

Risks and threats to social security for the Iraqi family

كلمات مفاتيح: المخاطر، المهددات، الاسرة

Keywords: risks, threats, family

الباحث/ عمر سلمان وهيب

المشرف: أ.د مشحن زيد محمد

Professor Dr. Mishhan Zaid Muhammad

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Anthropology and Sociology

الملخص

يُعدّ الأمن الاجتماعي من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات ورفاهيتها، فهو يشمل مجموعة من العوامل التي تضمن تكامل الأفراد داخل المجتمع وتحميهم من التهديدات المختلفة. وتتنوع مهددات الأمن الاجتماعي لتشمل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، حيث تلعب كل منها دورًا محوريًا في تشكيل البيئة الاجتماعية.

Abstract

Social security is a vital issue that directly impacts the stability and well-being of societies. It encompasses a range of factors that ensure the integration of individuals within society and protect them from various threats. Threats to social security vary, encompassing economic, social, political, and cultural factors, each of which plays a pivotal role in shaping the social environment.

المقدمة

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز المهددات التي تؤثر على الأمن الاجتماعي، إذ يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يُحدث توترات اجتماعية. كما أن العوامل الاجتماعية، مثل التفاوت الطبقي والعنف الأسري، تساهم في تآكل الروابط الاجتماعية وزيادة الشعور بالانعدام الأمن. أما العوامل السياسية، فإن غياب الاستقرار السياسي وغياب العدالة في توزيع السلطة يُمكن أن يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والصراع. ومن جهة أخرى، تلعب العوامل الثقافية دورًا في تشكيل القيم والمعتقدات التي قد تُسهم في تعزيز أو تهديد الأمن الاجتماعي، مثل النزاعات الثقافية أو التمييز.

اولاً: العوامل الاقتصادية

تُعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز المهددات التي تؤثر على الأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة؛ فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة، مثل الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام فرص العمل، تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية وتزايد الفجوة بين مختلف الطبقات، ويتجلى تأثير العوامل الاقتصادية في عدة جوانب، منها:

1- ارتفاع معدلات البطالة:

تُعتبر البطالة من أخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات، حيث تتجاوز تأثيراتها الجوانب الاقتصادية لتصل إلى المجالات الاجتماعية والنفسية والسياسية؛ حيث يعاني الأفراد الذين

يفتقرون إلى فرص العمل من شعور متزايد بالإحباط والعجز، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية متعددة. وعندما تنعدم الفرص الوظيفية، يشعر الكثيرون بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل، مما يمكن أن يتفاقم مع مرور الوقت ويؤدي إلى ضغوط نفسية مثل الاكتئاب والقلق.[1]

وتُعزز البطالة من مشاعر العزلة والاغتراب، حيث يفقد الأفراد هويتهم الاجتماعية المرتبطة بالعمل، وقد تدفع هذه الظروف بعض الأشخاص إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية أو خطرة لتأمين احتياجاتهم الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع ويعزز من بيئة عدم الأمان والتوتر. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر البطالة بشكل كبير على العلاقات الأسرية، حيث تسبب الصعوبات المالية توترات تؤدي إلى تفكك الأسر وارتفاع معدلات الطلاق.[2]

وتتزايد معدلات العنف الأسري أيضًا مع تصاعد الضغوط النفسية والمالية، إذ يتحول القلق الذي يشعر به الأفراد العاطلون عن العمل إلى سلوك عدواني تجاه أفراد أسرهم. لذا، يُعد ارتفاع البطالة من العوامل المؤثرة في زيادة العنف داخل الأسر، مما يُفاقم من مشكلات الأمان الاجتماعي. ولا تقتصر آثار البطالة على الأفراد فحسب، بل تمتد إلى المجتمع ككل؛ فالأجيال التي تعاني من البطالة تفتقر إلى التعليم والتدريب، مما يؤدي إلى تدني المهارات والقدرات على المدى الطويل، وتشكّل هذه الظروف تشكل عائقًا أمام التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يؤثر سلبًا على فرص النمو.

وتعتبر البطالة من أكبر المخاطر التي تواجه الشباب، حيث يُحرم هؤلاء من فرص بناء مستقبلهم، مما قد يدفعهم إلى الانخراط في جماعات أو أنشطة خطرة تزيد من احتمالات العنف والتطرف.

وتتطلب معالجة مشكلة البطالة تدخلًا شاملًا من الحكومات والمجتمعات، عبر استراتيجيات فعالة تهدف إلى خلق فرص عمل مستدامة، وتوفير التدريب المهني، وتعزيز التعليم. كما ينبغي أن تتضمن السياسات الحكومية دعمًا للأفراد العاطلين عن العمل من خلال برامج المساعدة الاجتماعية والتوجيه المهني.[3]

وبذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة يمثل تهديدًا شاملًا للأمن الاجتماعي، ويتطلب استجابة فعالة لضمان توفير الفرص والموارد اللازمة لبناء حياة كريمة ومستقرة، مما يسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي ورفاهية المجتمع ككل.

2- الفقر وتدهور مستوى المعيشة:

يُعتبر الفقر أحد أبرز مهددات الأمن الاجتماعي، حيث يُشكل عائقًا كبيرًا أمام الأفراد في الحصول على احتياجات الحياة الأساسية، ويشمل ذلك الغذاء، والسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، مما يُهدد الرفاهية الفردية ويؤثر سلبًا على المجتمع ككل. وعندما يُعاني الأفراد من الفقر، تزداد المخاطر الصحية، إذ يُعتبر الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة أحد حقوق الإنسان

الأساسية، وغالبًا ما تُحرم الأسر الفقيرة من هذه الخدمات، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.[4]

ويؤدي تدهور مستوى المعيشة الناتج عن الفقر إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الاجتماعية؛ ففي المجتمعات التي تعاني من الفقر، تُصبح هذه المساعدات ضرورية، لكنها قد تؤدي إلى تعزيز الاعتماد على الدولة بدلاً من تمكين الأفراد. وهذا الاعتماد قد يُضعف الروابط الاجتماعية ويُزيد من التوترات بين الأفراد، حيث يشعر البعض بالاستياء تجاه من يحصلون على المساعدات، مما يُعزز من مشاعر التمييز وعدم العدالة. علاوة على ذلك، يؤثر الفقر بشكل مباشر على التعليم؛ فالأسر التي تعاني من نقص الموارد المالية تكون أقل قدرة على توفير التعليم الجيد لأبنائها، مما يحد من فرصهم في تحسين أوضاعهم في المستقبل. وهذا النوع من الفقر المستمر يُنتج دورة مفرغة، حيث تنتقل معاناة الفقر من جيل إلى جيل، مما يُعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يؤثر الفقر فقط على الأفراد، بل يُعد تهديدًا للأمن الاجتماعي ككل؛ فالمجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر غالبًا ما تشهد تزايدًا في الجريمة والعنف، والأشخاص الذين يجدون أنفسهم في ظروف يائسة قد يلجؤون إلى السرقة أو الانخراط في أنشطة إجرامية أخرى كوسيلة للبقاء، ويمكن أن يؤدي هذا السلوك إلى تفشي حالة من انعدام الأمان وفقدان الثقة بين أفراد المجتمع.[5]

وتُعتبر الاضطرابات الاجتماعية أيضاً من نتائج الفقر، حيث يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى احتجاجات ومظاهرات تطالب بتحسين الأوضاع، وهذه الأنشطة قد تخلق بيئة من عدم الاستقرار، مما يُعقد جهود التنمية الاجتماعية ويزيد من التوترات بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي النهاية، فإن معالجة الفقر وتدهور مستوى المعيشة تتطلب استراتيجيات شاملة تُركز على تعزيز الفرص الاقتصادية، وتوفير التعليم الجيد، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، ويجب أن تشمل هذه الجهود دعمًا فعالًا من الحكومات والمجتمعات المدنية لضمان تمكين الأفراد وتحسين نوعية حياتهم، مما يُسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي واستقرار المجتمعات.

3- عدم الاستقرار الاقتصادي:

يمثل عدم الاستقرار الاقتصادي تحديًا كبيرًا يؤثر على الأسر بشكل خاص، حيث ترتبط العوامل الاقتصادية بشكل وثيق برفاهية الأسر واستقرارها، وتؤدي الأزمات الاقتصادية، مثل الركود والكساد، إلى تأثيرات عميقة على حياة الأسر، مما ينعكس سلبًا على تماسكها الاجتماعي ورفاهيتها.[6]

وفي ظل الأزمات الاقتصادية، تتعرض الأسر لضغوط مالية متزايدة، حيث تتراجع مصادر الدخل بشكل حاد، وإن فقدان الوظائف أو تقليص ساعات العمل يُدفع العديد من الأفراد إلى القلق بشأن القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والسكن والتعليم، وهذا القلق المتزايد قد يتسبب في تصاعد التوترات داخل الأسر، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النزاعات الأسرية وتفكك الروابط الأسرية.

وتتفاقم هذه الضغوط عندما تتزايد تكاليف المعيشة، مما يُجبر الأسر على اتخاذ قرارات صعبة بشأن توزيع الموارد، وقد تضطر الأسر إلى التخلي عن التعليم الجيد أو الرعاية الصحية اللازمة، مما يُؤثر على مستقبل أبنائها وقدرتهم على تحسين أوضاعهم لاحقًا، ويصبح التوجه نحو المساعدات الاجتماعية أمرًا شائعًا، ولكن الاعتماد على هذه المساعدات قد يعزز من مشاعر العجز وعدم الكفاءة لدى الأفراد، مما يؤثر سلبًا على الديناميكيات الأسرية.[7]

ويؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي على الصحة النفسية للأسر؛ فالتوتر المستمر والقلق بشأن الوضع المالي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات نفسية مثل الاكتئاب والقلق، وهو ما يؤثر بدوره على العلاقات داخل الأسرة، وهذا الجو من القلق وعدم اليقين قد ينعكس أيضًا على سلوك الأطفال، الذين قد يعانون من صعوبات في التكيف أو تظهر عليهم علامات الضغط النفسي.[8]

وعلى المستوى المجتمعي، يُعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي محفزًا للاحتجاجات والمظاهرات ضد السياسات الحكومية، فعندما تشعر الأسر بأن الحكومات لا تتخذ إجراءات فعالة لمساعدتها في التغلب على التحديات الاقتصادية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفشي مشاعر عدم الثقة وعدم الاستقرار الاجتماعي؛ حيث تزداد حدة الاحتجاجات عندما تتجلى الأزمات الاقتصادية في مستويات عالية من البطالة أو الفقر، مما يعكس استياءً عامًا تجاه الوضع السياسي والاقتصادي.[9]

وفي هذا السياق، يجب أن تتبنى الحكومات استراتيجيات فعّالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مثل توفير دعم مالي مباشر للأسر المتضررة، وتعزيز برامج التدريب والتوظيف. كذلك، من الضروري توفير فرص تعليمية متاحة تُمكّن الأسر من تحسين أوضاعها، وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لضمان عدم تكرار الأزمات في المستقبل.[10]

ويُظهر عدم الاستقرار الاقتصادي كيف يمكن أن يؤثر بشكل عميق على الأسر ويُهدد الأمن الاجتماعي، وتتطلب معالجة هذه القضايا جهدًا جماعيًا من الحكومات والمجتمعات لضمان توفير بيئة اقتصادية مستقرة، مما يسهم في تعزيز استقرار الأسر ورفاهيتها.

4- تفاوت الدخل:

يُعتبر تفاوت الدخل من أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الأسر، حيث تُعد الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء مؤشرًا قويًا على عدم العدالة الاقتصادية، ويتسبب هذا التفاوت في شعور الفئات الضعيفة بالتمييز والحرمان، مما يؤثر على استقرار الأسر ورفاهيتها.

وعندما تُعاني الأسر ذات الدخل المنخفض من صعوبة في تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية، فإن ذلك يُعزز من مشاعر الإحباط والاستياء. وفي كثير من الأحيان، تفتقر هذه الأسر إلى الفرص الاقتصادية التي تُتيح لها تحسين أوضاعها، مما يجعلها محاصرة في دائرة من الفقر، وهذا الشعور بالعجز ينعكس على التفاعلات داخل الأسرة، حيث تتزايد الضغوط النفسية والعاطفية، مما قد يؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية. كما أن الفجوة في الدخل تُؤثر بشكل كبير على التعليم، وهو أحد العوامل الحاسمة في تحسين مستقبل الأسر، وغالبًا ما تتمكن الأسر الغنية من توفير تعليم عالي الجودة لأبنائها، بينما تفتقر الأسر الفقيرة إلى الموارد اللازمة لدفع تكاليف التعليم، مما يُزيد من الفجوة التعليمية، ويخلق هذا التفاوت في التعليم دورة مفرغة، حيث تُعاني الأجيال القادمة من نفس الظروف الاقتصادية، ويستمر الفقر في الانتقال من جيل إلى جيل.[11]

وتُسهم الفجوة الاقتصادية أيضًا في تعزيز مشاعر التمييز وعدم المساواة داخل المجتمع، فعندما تُشعر الأسر الفقيرة بأنها مُهملة أو مُستبعدة عن الفرص الاقتصادية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفشي مشاعر الاستياء تجاه النظام الاجتماعي والاقتصادي، وقد يتحوّل هذا الاستياء إلى سلوكيات احتجاجية، مما يزيد من احتمال حدوث صراعات اجتماعية، وغالباً ما يكون العنف والنزاع المجتمعي نتيجة للشعور بالحرمان والإقصاء، وقد يؤدي إلى تفكك المجتمعات وضعف الروابط الاجتماعية.

ويُمكن أن يتسبب تفاوت الدخل في تفشي مشكلات الصحة النفسية داخل الأسر، وقد تؤدي الأعباء المالية المستمرة إلى القلق والاكتئاب، مما يؤثر سلبًا على الديناميكيات الأسرية، وغالباً ما يظهر الأطفال الذين ينشؤون في أسر تعاني من الضغوط المالية، علامات التوتر النفسي، مما يؤثر على أدائهم الأكاديمي وعلاقاتهم الاجتماعية.

وفي سياق معالجة هذا التفاوت، تحتاج الحكومات والمجتمعات إلى تبني سياسات فعّالة تهدف إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ حيث يمكن أن تشمل هذه السياسات تحسين فرص الوصول إلى التعليم الجيد، وزيادة الحد الأدنى من الأجور، وتوفير برامج دعم اجتماعي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة.[12]

باختصار، يُعد تفاوت الدخل من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل عميق على الأسر، ويتطلب معالجة شاملة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تعزيز الفرص والمساواة، يمكن للمجتمعات أن تُبني بيئة أكثر استقرارًا ورفاهية لجميع الأفراد، مما يسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي ورفاهية الأسر ككل.

5- تأثير السياسات الحكومية:

تؤثر سياسات الحكومة الاقتصادية بشكل مباشر على الأمن الاجتماعي؛ فغياب السياسات المدروسة والمستدامة، مثل الاستثمار في التعليم والتوظيف، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية. كما أن السياسات التي تعزز من الشفافية والمشاركة الشعبية تُسهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي.

6- تأثير الأزمات العالمية:

تُعتبر الأزمات العالمية، مثل الأزمات المالية والصحية، من العوامل التي تؤثر بشكل عميق على الاقتصادات المحلية، وتنعكس آثارها السلبية بشكل خاص على الأسر؛ فخلال هذه الأزمات، تتعرض الأسر لتحديات جسيمة تؤثر على استقرارها ورفاهيتها. وأحد أبرز الأمثلة على ذلك هو جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية هائلة على مستوى العالم؛ ففي كثير من الدول، ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير نتيجة لإغلاق الأعمال التجارية وتوقف النشاط الاقتصادي، وهذا الارتفاع في البطالة جعل العديد من الأسر غير قادرة على تأمين احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية، ويسهم فقدان الدخل الثابت في تعزيز مشاعر الإحباط والقلق، مما يُزيد من التوترات داخل الأسر. وكانت الأسر ذات الدخل المنخفض الأكثر تضررًا، حيث واجهت تحديات أكبر في الوصول إلى المساعدات الحكومية أو الموارد اللازمة لتجاوز الأزمة، وهذا التفاوت في القدرة على التأقلم مع الأزمات يعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من شعور العزلة لدى الأسر الفقيرة. في المقابل، الأسر الأكثر ثراءً كانت لديها القدرة على التحمل المالي، مما جعلها أقل تأثرًا بتداعيات الجائحة.[13]

وتتفاقم آثار الأزمات العالمية على الأسر عندما تتعلق بالأطفال، فقد أدى إغلاق المدارس إلى فقدان التعليم التقليدي، مما أثر على مسيرة التعليم للأطفال في الأسر الفقيرة، ويمكن أن يسبب هذا الفقدان في التعليم، تداعيات طويلة الأمد على مستقبلهم، حيث يصعب على هؤلاء الأطفال التنافس في سوق العمل لاحقًا. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الصحة النفسية للأسر أحد الجوانب المتأثرة بشدة؛ فالتوتر المستمر الناجم عن القلق حول المستقبل، وفقدان الدخل، والضغوط المالية قد يؤدي إلى مشكلات صحية نفسية، مثل الاكتئاب والقلق، وقد تجد الأسر التي تعاني من هذه الضغوط، صعوبة في التعامل مع التحديات اليومية، مما يُؤثر على جودة العلاقات الأسرية.[14]

وتؤدي الأزمات العالمية إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، ففي الوقت الذي تحتاج فيه الأسر إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى، قد تكون الموارد الحكومية غير كافية لتلبية احتياجات الجميع، وهذا الاعتماد على المساعدات يمكن أن يُضعف الروابط الاجتماعية، حيث يُصبح الأفراد أكثر انزعاجًا ويشعرون بالتمييز وعدم المساواة.

وتتطلب مواجهة تأثير الأزمات العالمية على الأسر استجابة شاملة من الحكومات والمجتمعات، ومن الضروري أن تُعزز السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمساعدة الأسر على

التكيف مع هذه الأزمات، من خلال تقديم الدعم المالي المباشر، وتوفير برامج تدريبية لتعزيز المهارات، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.[15]

في الختام، يُظهر تأثير الأزمات العالمية كيف يمكن أن تُهدد استقرار الأسر ورفاهيتها، مما يستدعي ضرورة العمل الجماعي لضمان تماسك المجتمع واستقرار الأسر في وجه التحديات المستقبلية.

7- العوامل الهيكلية:

تُعد العوامل الهيكلية، مثل ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات، من العوامل التي تُسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ فغياب البنية التحتية الملائمة يعيق النمو الاقتصادي ويحد من فرص الاستثمار، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف وتدهور مستوى المعيشة.[16]

أخيراً، تعتبر معالجة العوامل الاقتصادية خطوة أساسية نحو تعزيز الأمن الاجتماعي؛ فالمجتمعات التي تُعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية، من خلال خلق فرص العمل، وتقليص الفجوات الاقتصادية، وتعزيز سياسات التوزيع العادل للموارد، هي المجتمعات التي يمكن أن تبني أساسًا قويًا لاستقرارها الاجتماعي ورفاهية أفرادها.

العوامل الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية من المهددات الجوهرية التي تؤثر على استقرار الأسرة وتماسكها، وهي تشمل مجموعة متنوعة من التغيرات والتحديات التي قد تواجهها الأسر في المجتمعات المعاصرة.

أحد أبرز هذه العوامل هو التغيرات الثقافية السريعة؛ ففي عصر المعلومات، تتغير القيم والمعتقدات بشكل متسارع، مما يؤدي إلى تباين في وجهات نظر أفراد الأسرة، وهذه الفروقات قد تؤدي إلى صراعات داخلية، حيث يجد الأهل والأبناء أنفسهم في صراع بين التقاليد القديمة ومتطلبات الحياة الحديثة، وهذا التوتر قد يؤثر على العلاقات الأسرية ويزيد من احتمالية النزاعات. من جهة أخرى، تلعب الأوضاع الاقتصادية دورًا كبيرًا في تأثير العوامل الاجتماعية على الأسرة. ويعتبر الفقر والبطالة من التحديات الرئيسية التي تواجه الأسر.[17]

ويؤدي نقص الموارد المالية إلى ضغط نفسي مستمر، مما يزيد من التوتر بين الأفراد، وفي هذه الظروف، قد يشعر الأفراد بالعجز عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما ينعكس سلبًا على العلاقات الأسرية.

كذلك، تؤثر ظاهرة التفكك الأسري بشكل عميق على استقرار الأسر؛ إذ أن ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال يعني أن الكثير من الأطفال يعيشون بعيدًا عن أحد الوالدين، مما يؤثر على نموهم النفسي والاجتماعي، وهذا التفكك يمكن أن يؤدي إلى مشاعر الوحدة والعزلة، بالإضافة إلى تراجع في مستوى الدعم العاطفي الذي يحتاجه الأطفال. علاوة على ذلك، تمثل حالات العنف

الأسري إحدى التهديدات الجسيمة التي تواجه الأسر. العنف، سواء كان جسديًا أو نفسيًا، لا يؤثر فقط على الضحية بل يمتد تأثيره إلى باقي أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على صحتهم النفسية والعاطفية، وتواجه الأسر التي تعاني من العنف صعوبات في بناء علاقات صحية ومستقرة.[18]

وأخيرًا، يمكن أن تلعب التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا مزدوجًا في حياة الأسر، بينما توفر هذه الوسائل وسائل للتواصل، فإنها أيضًا قد تؤدي إلى تراجع التواصل الفعلي بين أفراد الأسرة. ويمكن أن يضعف الانشغال بالهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية الروابط الأسرية، مما يسبب شعورًا بالانفصال والعزلة بين الأفراد.

وتتداخل هذه العوامل الاجتماعية بشكل معقد، مما يستدعي فهمًا عميقًا لتطوير استراتيجيات فعّالة لدعم الأسرة وحمايتها من المهددات، ومن الضروري أن تعمل المجتمعات على تعزيز التوعية والدعم للأسر، سواء من خلال البرامج التعليمية أو الدعم النفسي والاجتماعي، لضمان تماسك الأسرة ورفاهيتها في مواجهة التحديات المتزايدة.

ثالثاً: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دوراً حاسماً في تشكيل الأمن الاجتماعي للأسرة، حيث تتداخل هذه العوامل مع مختلف جوانب الحياة اليومية للأسر وتؤثر في استقرارها ورفاهيتها.[19]

ويمكن اعتبار سياسات الحكومة المتعلقة بالرفاه الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية من أبرز العوامل المؤثرة؛ فعندما تعتمد الحكومة سياسات فعالة تدعم الأسر، مثل تقديم المساعدات المالية أو تحسين خدمات الرعاية الصحية، ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد، على سبيل المثال: توفر برامج الدعم المالي للأسر المحتاجة القدرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يعزز الشعور بالأمان والاستقرار.[20]

كما أن التشريعات التي تحمي حقوق الأفراد والعائلات تلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن الاجتماعي؛ إذ تسهم قوانين حماية الأسرة، مثل تلك التي تتعلق بحقوق المرأة والأطفال، في توفير بيئة آمنة تتيح للأفراد ممارسة حياتهم بحرية وأمان، وعندما يشعر الأفراد بأن حقوقهم محمية قانونياً، يصبح لديهم دافع أكبر للمشاركة في المجتمع، مما يعزز تماسك الأسر. ومن جهة أخرى، يتصل الاستقرار السياسي بشكل وثيق بالأمن الاجتماعي؛ فالبلدان التي تتمتع باستقرار سياسي توفر بيئة أكثر أماناً، مما يساعد الأسر على التخطيط لمستقبلهم دون خوف من التغيرات المفاجئة أو الأزمات.[21]

وتؤدي النزاعات السياسية أو الاضطرابات إلى تفكك الأسر، حيث يمكن أن تعاني من فقدان الموارد أو النزوح، مما يهدد استقرارها، وتلعب التوجهات الثقافية والسياسية أيضاً دوراً في تشكيل القيم الاجتماعية المرتبطة بالأسرة، وفي المجتمعات التي تعزز القيم الأسرية وتعتبر الأسرة وحدة

أساسية، نجد أن الدعم الاجتماعي يميل إلى أن يكون أقوى. وعندما تكون هناك توجّهات سياسية تدعم حقوق الأسر، فإن ذلك يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات.[22]

وتعتبر المشاركة السياسية أيضاً عاملاً مهماً، فعندما ينخرط الأفراد في الحياة السياسية، يكتسبون القدرة على التأثير في السياسات التي تؤثر على حياتهم وحياة أسرهم، ويمكن أن يسهم تعزيز الوعي السياسي والمشاركة في تحسين نوعية السياسات المتبعة، مما يعود بالنفع على الأمن الاجتماعي.

وفي المجمل، تتداخل هذه العوامل السياسية بشكل معقد، مما يجعل الأمن الاجتماعي للأسرة قضية متعددة الأبعاد، فكلما كانت السياسات أكثر شمولية وعدالة، زادت الفرص المتاحة للأسر لتحقيق الاستقرار والرفاهية، وبالتالي تعزز جودة حياتهم بشكل عام.

رابعاً: العوامل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في تشكيل الأمن الاجتماعي للأسرة، حيث تؤثر القيم والمعتقدات والتقاليد في كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع المجتمع ككل، وهذه العوامل ليست ثابتة، بل تتغير وتتطور مع مرور الزمن، مما يؤثر على استقرار الأسر ورفاهيتها.

1- القيم الاجتماعية :

تعتبر القيم الاجتماعية من العوامل المحورية التي تشكل سلوك الأفراد داخل الأسرة، حيث تؤثر بشكل كبير على نوعية العلاقات الأسرية، وهذه القيم تتشكل عبر التاريخ والتقاليد والتجارب المشتركة، مما يجعلها جزءاً أساسياً من الهوية الثقافية للمجتمع. وفي المجتمعات التي تعزز قيم التعاون والتضامن، يميل الأفراد إلى تقديم الدعم العاطفي والمادي لبعضهم البعض، مما يخلق شبكة أمان قوية للأسرة. على سبيل المثال: تُعتبر مساعدة الأقارب في الأوقات الصعبة سلوكاً جوهرياً، مما يعزز من تماسك الأسرة ويزيد من شعور الأفراد بالأمان.[23]

وتساهم القيم الاجتماعية في تعزيز الأمان العاطفي؛ فعندما يشعر الأفراد بأنهم مدعومون من أسرهم ومجتمعهم، يكون لديهم القدرة على مواجهة الضغوط والتحديات، ويأتي الأمان العاطفي من العلاقات الموثوقة، حيث يتشارك الأفراد أفراحهم وأحزانهم، مما يساعد على تقوية الروابط الأسرية.

وتتضمن بعض الثقافات تقاليد لدعم الأفراد في الأوقات الصعبة، مثل تنظيم تجمعات عائلية لمساندة أحد أفراد الأسرة خلال محنة، وتعزز هذه التقاليد الروابط الأسرية وتوفر إحساساً بالانتماء، مما يزيد من مستوى الأمان.[24]

وتلعب القيم الاجتماعية أيضًا دورًا في كيفية تربية الأطفال وتعليمهم أهمية التعاون والدعم، وتنشئ الأسر التي تعزز هذه القيم في التنشئة الاجتماعية أجيالاً واعية بأهمية الروابط الأسرية والمجتمعية، حيث يسهم التعليم القائم على التعاون والمشاركة في تكوين أفراد يتحملون المسؤولية

تجاه الآخرين. علاوة على ذلك، تعزز القيم الاجتماعية قدرة الأسر على التكيف مع التغيرات والتحديات، فعندما تكون القيم مثل التعاون والمساعدة متجذرة في الثقافة الأسرية، تصبح الأسر أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات والضغوط مما يعكس قدرة الأفراد على التكيف وتجاوز الصعوبات، مما يضمن بقاء الأسرة قوية ومستقرة.[25]

لآثار الناجمة عن تهديد أمن الأسرة

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع، حيث تلعب دورًا حيويًا في تربية الأفراد وتنشئتهم وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم، كما إنها المؤسسة التي تُعنى ببناء القيم والأخلاق، وتُعد النواة الأولى لتشكيل الهوية والانتماء الفردي والجماعي. ومع ذلك، فإن تعرض الأسرة لمجموعة من التهديدات قد يؤثر بشكل كبير على قدرتها على توفير بيئة آمنة ومستقرة لأفرادها، وهذه التهديدات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العوامل الاقتصادية التي تفرض ضغوطًا مالية على الأسر، والعوامل الصحية التي تهدد سلامة الأفراد البدنية والعقلية، والعوامل البيئية التي تؤثر على استقرار وسلامة المعيشة، بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية التي تفرض تغييرات جوهرية على ديناميكية الأسرة وتفاعلها.

إن تهديد أمن الأسرة ليس موضوعًا بسيطًا؛ بل هو قضية معقدة ومتعددة الأوجه، تتداخل فيها العديد من العوامل والظروف التي تجعلها تحديًا كبيرًا يتطلب تدخلًا شاملاً ومتعدد الجوانب، وأي قصور في معالجة هذه التهديدات يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة الحياة للأفراد وزيادة التوترات داخل الأسرة، مما ينعكس سلبًا على المجتمع ككل. لذا، من الضروري فهم طبيعة هذه التهديدات والآثار الناجمة عنها لتطوير استراتيجيات فعّالة ومتكاملة للتعامل معها.

في هذا المبحث، سنستعرض بالتفصيل الآثار السلبية الناجمة عن تهديد أمن الأسرة على مختلف المستويات. سنركز على الجوانب النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والبيئية، موضحين كيف يمكن لهذه التهديدات أن تؤدي إلى تدهور جودة الحياة وزيادة التحديات التي تواجه الأسر والمجتمع بشكل عام. سنقوم بتحليل كيف أن هذه العوامل، بشكل فردي أو جماعي، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل الأسرية وزيادة معدلات الجريمة والتفكك الاجتماعي. كما سنستعرض الإجراءات الممكنة للتخفيف من هذه الآثار السلبية وتعزيز استقرار وأمن الأسر لضمان بيئة أسرية أفضل للأجيال القادمة، كما سنبحث في السياسات والبرامج التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية اللازمة، وتعزيز البنية التحتية والتكنولوجية لدعم استقرار الأسرة.

من خلال هذا الاستعراض، نهدف إلى تسليط الضوء على أهمية معالجة هذه التهديدات بشكل شامل ومستدام لتعزيز رفاهية الأسر والمجتمعات ككل. فالأسرة القوية والمستقرة هي أساس المجتمع المزدهر والمتماسك، وأي تهديد لأمن الأسرة هو تهديد لأمن المجتمع بأسره.

5,1المهددات الاجتماعية:

تمثل التهديدات الاجتماعية أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار وأمن الأسر في العصر الحديث، ومع التغيرات السريعة في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية، ظهرت مجموعة متنوعة من التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على بنية الأسرة واستقرارها. هذه التهديدات تتداخل مع الحياة اليومية للأسر وتؤثر على الروابط العائلية والتفاعلات الاجتماعية، حيث تخلق بيئة مشحونة بالتوتر والضغوط المستمرة. في هذا السياق، يصبح من الضروري تحليل هذه التهديدات بعمق لفهم كيف تسهم في تدهور الاستقرار الأسري، وما الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي لها.[26]

5.1.1 المخدرات:

يمثل انتشار المخدرات تحديًا خطيرًا يعصف باستقرار الأسرة ويضعف نسيجها الاجتماعي، حيث يواجه الأفراد المدمنون على المخدرات مشاكل صحية ونفسية حادة، إضافة إلى تزايد احتمالات التورط في أنشطة إجرامية وعنيفة، كما تؤدي هذه السلوكيات إلى زيادة التوتر داخل الأسرة، وتفاقم النزاعات بين أفرادها، مما يعزز من حالة عدم الاستقرار ويضعف الروابط العائلية، وإليكم مجموعة من تأثير المخدرات على استقرارها الأسرة ويتجلى تأثير المهددات الاجتماعية في عدة جوانب، منها:[27]

1. التدهور الصحي والنفسي:

يؤدي تعاطي المخدرات إلى إضعاف جهاز المناعة، مما يجعل المدمنين أكثر عرضة للإصابة بالأمراض. بالإضافة إلى ذلك، يعاني المدمنون من اضطرابات نفسية خطيرة مثل الاكتئاب، القلق، والذهان. كما تؤدي هذه الاضطرابات إلى تدهور الحالة النفسية والعقلية، مما يجعل المدمنين غير قادرين على التفاعل بشكل صحي مع الآخرين[28].

2. زيادة السلوكيات الإجرامية والعنيفة:

غالباً ما يلجأ الأفراد المدمنون على المخدرات إلى الأنشطة الإجرامية كوسيلة لتمويل إدمانهم، كذلك السرقة، والاحتيال، والجرائم العنيفة التي تصبح جزءًا من حياتهم اليومية، وهذه السلوكيات تؤدي إلى تدهور الوضع الأمني داخل الأسرة وفي المجتمع بشكل عام، مما يزيد من شعور الخوف والقلق بين أفراد الأسرة.[29]

5. التوتر والنزاعات داخل الأسرة:

يسبب إدمان المخدرات زيادة التوتر والنزاعات بين أفراد الأسرة، فالسلوكيات العدوانية والمتقلبة للمدمن تؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة ومشحونة بالتوتر، وهذا التوتر يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين الزوجين، مما يزيد من احتمالية حدوث الانفصال أو الطلاق. كما أن الأطفال في الأسر التي تعاني من إدمان أحد الوالدين أو كلاهما يعانون من مشاعر الخوف والارتباك، مما يؤثر على نموهم العاطفي والاجتماعي.[30]

8. ضعف الروابط العائلية:

يؤدي إدمان المخدرات إلى ضعف الروابط بين أفراد الأسرة. المدمن يصبح منعزلًا ومبتعدًا عن أفراد أسرته، مما يعزز من مشاعر العزلة والوحدة، كما أن الاعتماد المتزايد على المخدرات يجعل المدمن غير قادر على تلبية احتياجات الأسرة المادية والمعنوية، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على أفراد الأسرة.[31]

26. التأثيرات الاقتصادية:

يسبب تعاطي المخدرات يسبب أعباء اقتصادية كبيرة على الأسرة، فالمدمن ينفق معظم دخله على شراء المخدرات، مما يؤدي إلى تدهور الوضع المالي للأسرة. وفي بعض الحالات، قد يتسبب الإدمان في فقدان المدمن لوظيفته، مما يزيد من الضغوط المالية ويؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة.

ولمواجهة تأثيرات المخدرات على الأسرة، من الضروري توفير العلاج والدعم المناسبين للمدمنين، كما يمكن أن تساعد برامج العلاج النفسي والإعادة التأهيل المدمنين على التغلب على إدمانهم واستعادة حياتهم الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات وتقديم الدعم للأسر التي تعاني من آثار الإدمان.[32]

المراجع المستخدمة:

- إبداح، محمد حمد (2014): التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث: دراسة تحليلية نقدية. مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع، الكويت.
- أحمد، مصنوعة، ونصيرة، بركنو (2016): الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2(3)، ص 69- 84.
- التميمي، عماد محمد رضا علي، والتميمي، إيمان محمد رضا علي (2012): الأمن الاجتماعي ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، مؤتمر "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي" كلية الشريعة، جامعة آل البيت، -14 /شعبان/ 1433هـ الموامق 3-4 /تموز.
- ثجيل، عادل عبد الحمزة (2016): الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، (51)، ص325- 375.
- الحسيني، عزيز أمحد صالح ناصر (2016): الأمن الأسري المفاهيم، المقومات، المعوقات"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (12)، صنعاء، اليمن.
- حواوسه، جمال (2018): دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث.
- الجزار، هاله حسن سعد (2020): الدور التربوي للأسرة في تحقيق استخدام الكتروني امن أبنائها من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 461، ص614-787.
- جلولي، مختار، الآثار النفسية والاجتماعية والصحية لشبكات التواصل الاجتماعي على مستخدميها، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 217-224.

المراجع الأجنبية:

- Akin, U., Akin, A., (2016). Investigating the Mediator role of Social Safeness on the Relationship between Forgiveness and Life. Satisfaction April 2016Anales de Psicología 32(2): DOI:10.6018/analesps.32.2.205271
- Alavi K, Asghari Moghadam MA, Rahiminezhad A, Farahani H, Modares Gharavi M. (2017). Psychometric properties of Social Safeness and Pleasure Scale (SSPS. Journal of Fundamentals of Mental Health; 19(1):Pp5-13.

- Brauch, H.G. (2011). Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks. In: et al. Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security. Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, vol 5. Springer, Berlin.
- Jarosch,kira (2016). Is self-disclosure a mediator in the relationship between closeness and social safeness? BMS: Behavioural, Management and Social Sciences,77 psychology,Psychology.

[1] الجزار، هاله حســن ســعد (2020): الدور التربوي للأسرة في تحقيق اسـتخدام الكتروني امن أبنائها من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 461، ص 648.

[2] عامر، طارق عبد الرؤوف (2016): الأسرة في المجتمع العربي، مكتبة بيروت الحرة، بيروت، ص 32.

[3] Alavi K, Asghari Moghadam MA, Rahiminezhad A, Farahani H, Modares Gharavi M. (2017). Psychometric properties of Social Safeness and Pleasure Scale (SSPS. Journal of Fundamentals of Mental Health; 19(1): 10.

[4] زهائى، رجاء، بوبكر، ليديا إيناس، بن دبيلي، إسماعيل (2019): مهددات الأمن الاجتماعي في ظل أدوات الإعلام الرقمي، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج1، ع1، ص 151.

[5] Kelly AC, Dupasquier J. (2016). Social safeness mediates the relationship between recalled parental warmth and the capacity for self-compassion and receiving compassion. Pers Individ Diff ; 89: 78.

[6] الجزار، هاله حســن ســعد (2020): الدور التربوي للأسرة في تحقيق اسـتخدام الكتروني امن أبنائها من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 461، ص 659.

[7] عامر، طارق عبد الرؤوف (2016): الأسرة في المجتمع العربي، مكتبة بيروت الحرة، بيروت، ص 38.

[8] الجزار، هاله حســن ســعد (2020): الدور التربوي للأسرة في تحقيق اسـتخدام الكتروني امن أبنائها من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 461، ص683.

[9] Akin,Umran,Akin,Ahmet (2016). Investigating the Mediator role of Social Safeness on the Relationship between Forgiveness and Life. Satisfaction April 2016Anales de Psicología 32(2):533.

[10] زهائى، رجاء، بوبكر، ليديا إيناس، بن دبيلي، إسماعيل (2019): مهددات الأمن الاجتماعي في ظل أدوات الإعلام الرقمي، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج1، ع1، ص 153.

[11] حواوسه، جمال (2018): دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 19.

[12] Kelly AC, Dupasquier J. (2016). Social safeness mediates the relationship between recalled parental warmth and the capacity for self-compassion and receiving compassion. Pers Individ Diff ; 89: 66.

[13] Loades, M. E., Chatburn, E., Higson-Sweeney, N., Reynolds, S., Shafran, R., Brigden, A., ... & Crawley, E. (2020). Rapid systematic review: the impact of social isolation and loneliness on the mental health of children and adolescents in the context of COVID-19. Journal of the. American Academy of Child & Adolescent Psychiatry, 59(11), 1223.

[14] حواوسه، جمال (2018): دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 24.

[15] زهائى، رجاء، بوبكر، ليديا إيناس، بن دبيلي، إسماعيل (2019): مهددات الأمن الاجتماعي في ظل أدوات الإعلام الرقمي، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج1، ع1، ص 149.

[16] Kelly AC, Dupasquier J. (2016). Social safeness mediates the relationship between recalled parental warmth and the capacity for self-compassion and receiving compassion. Pers Individ Diff ; 89: 85.

[17] إبداح، محمد حمد (2014): التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث: دراسة تحليلية نقدية. مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع، الكويت، ص 39.

[18] الجزار، هاله حســن ســعد (2020): الدور التربوي للأسرة في تحقيق اسـتخدام الكتروني امن أبنائها من وجهة نظر أولياء الأمور، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 461، ص693.

[19] التميمي، عماد محمد رضا علي، والتميمي، إيمان محمد رضا علي (2012): الأمن الاجتماعي ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، مؤتمر "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي" كلية الشريعة، جامعة آل البيت، -14 /شعبان/ 1433هـ الموامق 3-4 /تموز، ص 5.

[20] عامر، طارق عبد الرؤوف (2016): الأسرة في المجتمع العربي، مكتبة بيروت الحرة، بيروت، ص 49.

[21] حواوسه، جمال (2018): دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، ص 22.

[22] Jarosch,kira (2016). Is self-disclosure a mediator in the relationship between closeness and social safeness? BMS: Behavioural, Management and Social Sciences,77 psychology,Psychology, p 19.

[23] إبداح، محمد حمد (2014): التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث: دراسة تحليلية نقدية. مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع، الكويت، ص 56.

[24] عامر، طارق عبد الرؤوف (2016): الأسرة في المجتمع العربي، مكتبة بيروت الحرة، بيروتـ ص 54.

[25] عبد الحي، القاسم عمر (2012): الانحرافات الفكرية لدى الشباب وأثرها على الأمن الاجتماعي، بحث مقدم إلى : المؤتمر الدولي الثاني الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، المنعقد في الفترة من 3 إلى 4 يوليو 2012، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، عمان، ص 7.

[26] لقشيري، سمية، وبولحسة، عبد الرؤوف (2014): الأمن الاجتماعي في الجزائر: المخدرات نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 8 ماي 1945ـ قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص18.

[27] أحمد، مصنوعة، ونصيرة، بركنو (2016): الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2(3)، ص 75.

[28] ثجيل، عادل عبد الحمزة (2016): الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، (51)، ص330.

[29] المشاقبة، عبد الرحمن خضر، والمواجدة، مراد (2020): مهددات الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا دراسة ميدانية من وجهة نظر الشباب في المجتمع الأردني (2019- 2020)، ص 58- 59.

[30] لقشيري، سمية، وبولحسة، عبد الرؤوف (2014): الأمن الاجتماعي في الجزائر: المخدرات نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 8 ماي 1945ـ قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص20.

[31] أحمد، مصنوعة، ونصيرة، بركنو (2016): الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2(3)، ص 77.

[32] ثجيل، عادل عبد الحمزة (2016): الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، (51)، ص332.